توقع انضمامها إلى منطقة اليورو في غضون 10 أعوام

بريطانيا تقترح إصلاح نظام ليبور في أعقاب فضيحة التلاعب في أسعاره

لندن ـ وكالات: اقترحت بريطانيا أمس إجراء إصلاحات واسعة في وضع وضوابط سعر الإقراض بين البنوك البالغ الأهمية والمعروف باسم «ليبور» في محاولة لاستعادة الثقة في النظام عقب فضيحة التلاعب في أسعاره في وقت سابق هذا العام.

ووفقا للاقتراحات التي أعلنت عنها هيئة الخدمات المالية البريطانية (اف اس ايه) الجهة الرقابية المالية الرئيسية، ستتولى هيئة مستقلة جديدة إدارة النظام ومن ستثبت من المصرفيين انتهاكه للإجراءات قد يتعرض لعقوبات جنائية.

وقال مارتن ويتلي المدير العام لهيئة الخدمات المالية إن «النظام انكسر وفي حاجة إلى إصلاح كامل. واليوم نضغط على زر إعادة التشغيل». وفي حين ستكون للهيئة السيطرة التنظيمية الشاملة، سيتم نقل مسؤولية إدارة عملية تحديد سعر الفائدة يوميا من اتحاد المصرفيين البريطاني إلى كيان مستقل جديد.

واتهم ويتلي اتحاد المصرفيين «بفشله بشكل واضح» في القيام بدوره.

وتأتي المراجعة في أعقاب فضيحة واسعة الانتشار تتعلق بالتلاعب في أسعار فائدة ليبور وطالت 15 مؤسسة مصرفية عالمية على الأقل.

وتم تغريم مصرف باركليز البريطاني 290 مليون جنيه إسترليني (470 مليون دولار) للتلاعب في سعر ليبور في وقت سابق من هذا العام.

ويتم تحديد سعر ليبور وهو سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن بشكل يومي من جانب لجنة من البنوك، ويستخدم على نطاق واسع جدا كسعر قياسي لأسعار فائدة الاقتراض الدولية حول العالم ويستخدم كسعر استرشادي لقروض ومعاملات مالية تبلغ قيمتها أكثر من 300 تريليون دولار.

وبموجب الاقتراحات، ستضطر البنوك في المستقبل لاستخدام بيانات العمليات المالية الفعلية عندما تسهم في تحديد سعر ليبور وليس عبر السماح لها بتقدير المستوى الصحيح.

ويمكن أن يتعرض المصرفيون الذين يثبت انتهاكهم للقواعد لعقوبات جنائية من بينها السجن لمدة سبع سنوات.

ومن المتوقع أن يتم عرض الإصلاح الذي طالبت به الحكومة خلال الصيف على البرلمان في إطار مشروع قانون جديد للخدمات المالية في وقت لاحق من هذا العام.

من جانب آخر، توقع وزير التجارة البريطاني السابق وعضو مجلس اللوردات بيتر ماندلسون اليوم ان تصبح بريطانيا أكثر استعدادا للانضمام الى العملة الأوروبية المشتركة (يورو) في غضون الـ 10 أعوام المقبلة.

وأكد ماندلسون الذي شغل مفوضا للتجارة الأوروبية في بروكسل بين 2004 و2008 في حديث مع القناة الإذاعية الرابعة لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) ان منطقة العملة الأوروبية المشتركة ستكون قادرة على الخروج من أزمتها المالية الراهنة في القريب العاجل الأمر الذي سيسمح ببروز منطقة أوروبية أكثر قوة وأكثر جاذبية للرأي العام البريطاني.

وأوضح ان المعركة السياسية القائمة بين الزعماء الأوروبيين من اجل الحفاظ على مستقبل العملة المشتركة (يورو) ستعني لجوء المؤسسات الأوروبية في المستقبل لاعتماد سياسات وأطر عمل أكثر قوة وصرامة، مضيفا ان نجاح هذه الرؤية خلال الأعوام الخمسة او العشرة المقبلة ستدفع بريطانيا الى مراجعة علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

واشار ماندلسون الى انه «عندما يحين ذلك الوقت فإن الحكومة ستصبح مضطرة الى العودة الى الشعب البريطاني من خلال تنظيم استفتاء شعبي يسمح له بتحديد نوعية العلاقة التي تريدها المملكة المتحدة مع اوروبا».

وشدد على ضرورة ان تعمل حكومة رئيس الوزراء ديفيد كاميرون على تقريب البلاد من المجموعة الاوربية وليس العكس، موضحا ان مصالح بريطانيا العليا تكمن في مستقبل ونجاح السوق الاوروبية المشتركة.

ويواجه كاميرون منذ عدة اسابيع ضغوطا من نواب حزبه المعروف بمواقفه المعارضة للسياسات الاوروبية من اجل دفعه الى تنظيم استفتاء شعبي عاجل يحدد مصير عضوية البلاد في الاتحاد الاوروبي.

15 مليون جنيه خسائر بطاقات الائتمان في بريطانيا في 6 شهور

لندن ـ كونا: حذر تقرير اقتصادي صدر اول من امس من ارتفاع عمليات سرقة بطاقات الائتمان والبطاقات المصرفية في بريطانيا والتي بلغت خلال النصف الاول من هذا العام أكثر من 185 مليون جنيه استرليني وبزيادة قدرها 9٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. واكد تقرير صدر عن «جمعية البطاقات البريطانية» انه على الرغم من اعتماد عمليات الاحتيال والنصب على التكنولوجيا الحديثة لسرقة البيانات الشخصية غير ان عصابات الاجرام بدأت تلجأ الى الطرق التقليدية للسطو على البطاقات بشكل علني بعد الاطلاع على الارقام السرية او عن طريق البريد الالكتروني والمكالمات الهاتفية وانتحال صفة المصرف.

واوضح ان الخسائر المسجلة في الفترة بين يناير ويونيو من العام الحالي لاتزال اقل بكثير من خسائر الفترة نفسها من عام 2008 والتي بلغت 304 ملايين جنيه استرليني، مشيرا الى وجود ارتفاع كبير في عدد المواقع الالكترونية التي تديرها عصابات متخصصة بسرقة البطاقات المصرفية. وحث مفتش الشرطة وقائد وحدة الجرائم المالية ديفيد كارتر في تصريح صحافي على ضرورة اخذ الحيطة والحذر من مثل هذه العمليات المشبوهة التي تستهدف سرقة الاموال بشتى الطرق والابلاغ عن مثل هذه الجرائم مهما كان حجمها.

واكد كارتر ان على المواطن التيقن من ان الجهات الامنية او البنوك لا تقوم في العادة بالطلب تسليم البطاقات المصرفية او رقم العميل السري مشيرا الى ضرورة ان يمتنع الناس عن الاستجابة لمثل هذه الاستفسارات المريبة سواء كان ذلك عن طريق البريد الالكتروني او الهاتف.

ارتفاع التضخم بمنطقة اليورو إلى 2,7٪ في سبتمبر

لوكسمبورغ ـ د.ب.أ: كشفت بيانات صدرت امس ارتفاع معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو إلى 2,7٪ في سبتمبر على خلاف التوقعات بحدوث انخفاض ما عزز الضغوط على البنك المركزي الأوروبي في خضم أزمة ديون منطقة العملة الموحدة.

قال مكتب الإحصاء الأوروبي «يوروستات» في بيانات أولية إن المعدل ارتفع من 2,6٪ في أغسطس مدفوعا بالأساس بزيادة في أسعار الطاقة، كان محللون يشيرون إلى أن التضخم سينخفض إلى 2,4٪.

وتعد البيانات جزءا من البيانات التي تسبق الاجتماع الشهري لمجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي يوم الخميس، ويضع البنك رقما سنويا للتضخم عند 2٪ غير أنه يتجاوز ذلك منذ 22 شهرا.

ويمكن للبنك المركزي أن يرفع أسعار الفائدة للحد من التضخم لكنه يختار حتى الآن الإبقاء عليها متدنية في إطار محاربة أزمة ديون منطقة اليورو.

أوروبا تطالب بعقوبات تجارية على أميركا

طلب الاتحاد الأوروبي من منظمة التجارة العالمية الحق في فرض عقوبات تجارية بما يصل إلى 12 مليار دولار سنويا على الولايات المتحدة وذلك ردا على دعم غير قانوني تقدمه واشنطن لشركة بوينغ لصناعة الطائرات.

ويعد الطلب ـ الذي يشكل أكبر عقوبة تطلب من منظمة التجارة العالمية على الإطلاق ـ أحدث تحرك قانوني في أكبر نزاع تجاري في العالم، وواحدا من أطولها.

ويرجع النزاع إلى عام 2004 حينما رفعت الولايات المتحدة قضية للطعن في الدعم الأوروبي لشركة إيرباص لصناعة الطائرات ورد الاتحاد الأوروبي بقضية مماثلة ضد الدعم الذي تقدمة أميركا لبوينغ.

ومنذ ذلك الحين تبادل الطرفان الفوز بقرارات للمنظمة ضد برامج بعضهما البعض رغم استمرار الجدل بينهما بشأن أهمية تلك القرارات.

ويريد الاتحاد الأوروبي وقف الرسوم التجارية التفضيلية التي تحظى بها السلع الأميركية كجزء من العقوبات.

وقالت المفوضية الأوروبية ان الولايات المتحدة «لم تف بالتزامها لإلغاء دعمها غير القانوني في قطاع الطائرات» ومن ثم دفعها ذلك للتقدم بطلب لمنظمة التجارة العالمية.

وأضافت المفوضية ـ الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي ـ في بيان أن الاتحاد هدد بتعليق الإعفاء من الرسوم على السلع الأميركية كرد فعل انتقامي «اعتمادا على تقديرات بالأضرار التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي بسبب المنافسة غير العادلة والمتحيزة من الصناعة الأميركية». وتأتي خطوة الاتحاد الأوروبي عقب تأكيد الولايات المتحدة يوم الأحد الماضي أنها ملتزمة تماما بأحكام منظمة التجارة. ووجدت منظمة التجارة العالمية في مارس أن الولايات المتحدة والمؤسسات الحكومية تساعد بوينغ بالعديد من مليارات الدولارات في شكل دعم غير قانوني. وكانت منظمة التجارة العالمية أصدرت حكما مشابها على الاتحاد الأوروبي لمساندته إيرباص.

الولايات المتحدة ودول الخليج تتفقان على تقوية الروابط التجارية

واشنطن ـ رويترز: قالت الولايات المتحدة أول من أمس انها وقعت اتفاقا إطاريا مع السعودية ودول أخرى أعضاء في مجلس التعاون الخليجي لاستكشاف وسائل تعزيز روابط التجارة والاستثمار مع المنطقة الغنية بالنفط. ويضم مجلس التعاون الخليجي أيضا البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة. وبلغ إجمالي التجارة بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون نحو 100 مليار دولار العام الماضي مع عجز تجاري للولايات المتحدة قدره 24 مليار دولار. وقال الممثل التجاري الأميركي رون كيرك في بيان «ستساهم هذه الاتفاقية المهمة للتجارة والاستثمار في نمو وتقوية روابطنا الاقتصادية مع مجلس التعاون الخليجي وهو شريك استراتيجي أساسي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

وبلغت قيمة المنتجات التي صدرتها الولايات المتحدة لمجلس التعاون الخليجي نحو 38 مليار دولار عام 2011 تتصدرها السيارات والمعدات والطائرات والآلات الكهربائية والمعدات الطبية والبصرية. وبلغت واردات الولايات المتحدة حوالي 62 مليار دولار وتضمنت النفط والألمنيوم والأسمدة والكيماويات العضوية ومنتجات أخرى من المنطقة العام الماضي. وقال كيرك ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأميركية في دول مجلس التعاون بلغت 23,5 مليار دولار عام 2010. ولدى الولايات المتحدة بالفعل اتفاقيات للتجارة الحرة مع عمان والبحرين واتفاقات إطارية ثنائية للتجارة والاستثمار مع الدول الأربع الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون. وقال كيرك ان المنتدى الاقليمي الجديد سيكون مكملا للاتفاقيات الثنائية الحالية.

إضراب العمال في إيطاليا احتجاجاً على خفض الإنفاق

روما ـ د.ب.أ خرج الآلاف من العاملين بالقطاع العام في ايطاليا إلى الشوارع في جميع أنحاء البلاد أمس احتجاجا على الاستقطاعات المزمعة في الميزانية مع توجه الكثير من المواطنين إلى العاصمة روما للمشاركة في الاحتجاج.

وكان رئيس الوزراء ماريو مونتي أعلن عن خطط لتوفير 26 مليار يورو (34 مليار دولار) عبر خفض نفقات القطاع العام، ومن المقرر أن يتم تسريح حوالي 10٪ من العاملين بهذا القطاع من بينهم حوالي 20٪ من المستوى الإداري، وذلك في محاولة لرفع كفاءة الخدمات، ورفع المحتجون شعارا «أوقفوا إلقاء الأعباء على الأضعف، لقد فاض الكيل بالفعل»، ودعا وزير الخدمات العامة فيليبو باتروني جريفي المضربين الى التفاوض.

وقال: «أحترم موقف أولئك المضربين، لكن أود أن أذكرهم بأننا نقوم بخطوة مهمة في هذه اللحظة وتحديدا إعادة تنظيم الخدمات العامة»، مضيفا أن مونتي سيكون انفاقه أكثر حكمة، وتنتقد نقابات عمالية الخطط وتهدد باضرابات أخرى خلال الأسابيع المقبلة.

وزيرة العمل التايوانية تستقيل بعد رفض زيادة الحد الأدنى للأجور

تايبيه ـ د.ب.أ: استقالت وزيرة العمل التايوانية وانج جو سوان من منصبها أمس الجمعة مستشهدة بخلافات في السياسة بعد أن رفضت الحكومة اقتراحها بزيادة الحد الأدنى للأجور في الجزيرة العام القادم.

كانت خطة اقترحتها الوزارة في أغسطس ستؤدي إلى زيادة الحد الأدنى للأجر الشهري بنسبة 1,4٪ ليصل إلى 17047 دولارا تايوانيا (949 دولارا) اعتبارا من الأول من يناير.

وألغت الحكومة المشجعة للأعمال الجدول الزمني وعرضت مستوى للأداء الاقتصادي لتايوان يتعين الوصول إليه قبل إمكانية سريان الزيادة في الأجور. قال رئيس الوزراء سين تشين إن الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يرتفع بأكثر من 3٪ في فصلين متتاليين أو يجب أن يتراجع معدل البطالة إلى ما دون 4٪ لشهرين متتاليين قبل أن تزيد الحكومة الحد الأدنى للأجور.

وتشتكي الشركات من أن رفع الأجور سيضر بالاقتصاد الذي تتوقع الحكومة أن ينمو بمعدل هزيل يبلغ 1,66٪ هذا العام.

ويظل معدل البطالة فوق مستوى 4٪ منذ يونيو من عام 2008.

الإنتاج الصناعي لليابان يهبط 1,3٪

طوكيو ـ رويترز: أظهرت بيانات حكومية أمس ان الإنتاج الصناعي لليابان هبط بنسبة 1,3٪ في أغسطس مواصلا التراجع للشهر الثاني على التوالي مع تضرر نشاط المصانع من أزمة ديون أوروبا وتباطؤ في الصين واقتصادات صاعدة أخرى.

والهبوط المسجل في أغسطس يفوق متوسط توقعات خبراء اقتصاديين لانخفاض قدره 0,5٪ وجاء في أعقاب تراجع بلغ 1,0٪.

وأشارت البيانات التي أصدرتها وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة الى أن المصنعين الذين شملهم مسح أجرته الوزارة توقعوا ان يسجل الإنتاج الصناعي هبوطا قدره 2,9٪ في سبتمبر وأن يبقى مستقرا في اكتوبر.

ماليزيا تقدم موازنة بقيمة 82,49 مليار دولار للعام المقبل

كوالالمبور ـ د.ب.أ: قدم رئيس الوزراء الماليزي نجيب عبدالرازق أمس موازنة وطنية لعام 2013 بقيمة 251,6 مليار رينجت (82,49 مليار دولار) وبها امتيازات اجتماعية وحوافز تستهدف الفوز بأصوات الناخبين في الانتخابات القادمة.

وتضم الموازنة المقترحة تقديم منحة نقدية تدفع لمرة واحدة للأسر الفقيرة فضلا عن علاوات للموظفين بالقطاع العام بقيمة تصل إلى 3 مليارات رينجت.

وقال نجيب للبرلمان الذي يهيمن عليه أعضاء من الائتلاف الحاكم «باريسان ناسيونال» إن المنحة غير المتكررة وتبلغ 250 رينجت ستمنح للأسر التي يقل دخلها عن 3 آلاف رينجت شهريا في يناير المقبل.

وتنتهي فترة ولاية الحكومة الحالية في أبريل المقبل، لكن المواطنين يتوقعون أن تجرى الانتخابات قبل ذلك بأشهر قليلة.

كما اقترحت الموازنة خفض الضريبة على الدخل بمقدار نقطة مئوية لأول 500 ألف رينجت من الدخل المتحصل ضريبته بما يوفر تخفيفا عن دافعي الضرائب البالغ عددهم 1,2 مليون شخص في البلاد.

كما خصصت الحكومة 1,9 مليار رينجت لبناء 123 ألف وحدة سكنية لأولئك الذين يبلغ دخلهم ما بين 3 و5 آلاف رينجت.

ومن المتوقع أن يواجه تحالف باريسان ناسيونال أكثر الانتخابات قسوة في حكمه المستمر بلا انقطاع منذ 55 عاما من تحالف المعارضة باكاتان راكيات الذي يترأسه الزعيم الكاريزمي أنور إبراهيم.

ويتصدع الائتلاف الحاكم بفعل فضائح بالفساد كما يعاني من انشقاق قادة كبار خصوصا في ولايتي صباح وساراواك بشرق البلاد.

«سامسونغ» تحتفظ بزعامتها للسوق العالمية للهاتف المحمول

سول ـ د.ب.أ: أظهرت بيانات امس أن شركة سامسونغ الكترونيكس الكورية الجنوبية احتفظت بالمركز الأول في السوق العالمية للهاتف المحمول في أغسطس على خلفية استمرار مبيعات منتجاتها في جميع أنحاء العالم.

وفقا للبيانات الصادرة عن شركة «كاونتر بوينت» للأبحاث التسويقية التي تتخذ من هونغ كونغ مقرا لها، جاءت سامسونغ في المركز الأول في السوق العالمية للهواتف المحمولة في الشهر الماضي بعد أن بلغت حصتها 29٪.

عزت شركة الأبحاث التسويقية ذلك إلى الأداء المميز للهواتف المحمولة غالية الثمن والرخيصة. وذكرت وكالة أنباء يونهاب الكورية الجنوبية أنه وفقا للبيانات، تفوقت سامسونغ باستحواذها على حصة نسبتها 35٪ مقارنة بمنافستها آبل الأميركية التي حصلت على 32٪ في سوق الهواتف المحمولة التي تزيد أسعارها على 400 دولار. وتصدرت سامسونغ سوق الهاتف المحمول متوسطة الأسعار ببلوغ حصتها 24٪، بينما لم تطرح آبل منتجات بسعر منخفض.

واحتلت شركة نوكيا الفنلندية المرتبة الأولى في سوق الهواتف المحمولة رخيصة السعر بحصة بلغت 23٪، لكنها تشهد تباطؤا في مبيعات طرازها الجديد «لومينا». وظلت منتجات سامسونغ تحظى بشعبية كبيرة في العالم بما فيها الولايات المتحدة والصين والهند، ما يساهم في الاحتفاظ بالمركز الأول في سوق الهواتف المحمولة.

«سوني» تشتري 11٪ من «أوليمبس»

طوكيو ـ د.ب.أ: من المقرر ان تدفع شركة سوني كورب ما إجماليه 50 مليار ين (645 مليون دولار) لشراء حصة نسبتها 11٪ من شركة أوليمبس كورب التي تعاني من فضيحة مالية، وذلك حسبما أعلنت الشركتان اليابانيتان امس.

وستجعل الصفة شركة سوني العملاقة للإلكترونيات اكبر مساهم في الشركة اليابانية لإنتاج الكاميرات الرقمية والأجهزة الطبية. وتترنح أوليمبس بعد الكشف عن عمليات التستر على خسائر استثمارية ضخمة للشركة.